

ولشيخ الحرم وما حصل منهم عتيا فيصفي عنه لقلبة الجهل وعموم
 البوسى اى ويصيح طوائى نائم ممكن كما سياتى اما العاجز عن السير
 فيطوف لانه لا تملكه اعادة وذاذا عجز عن الماء وتيمم بهما لا اعادة معه
 لان لان في محل لا يقاب فيه وجد الماء ولم يكن به نجاسة ولا جيرة بقصد
 تيمم مثلا وما فاذا الطهورين ان لم تكن به نجاسة فلا يطوقا صلا في
 التحفة ولا يجزى طواف الركن ولا غيره لفاقد الطهورين بل لا وجه
 انه يسقط عنه طواف العود اى **وهو في فتاوى المجال الرولى** ان ليس
 له طواف فان خرج ووصل الى محل يتعد عليه الرجوع منه الى مكة
 يتحلل بربح وفاق ونية وصار حلالا بالنسبة لموظف ان الاحرام
 محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته فاذا عاد فعل الطواف ولا يلزم ان
 يحرم بما احرم به او اكل فظاهر انهم ان محرم بالنسبة له وانه لا يحتاج
 في فعله الى احرام اى فان كان به نجاسة منحه لا يقدر على
 طهرها فكذلك عند الرولى وقال في الفتح والمحدث اى بلا
 نجاسة او تنجس اى صححت عدم الماء طواف وداخ
 بالتييمم وند النقل للمحدث لا للمتنسى فيما يظهر اخذ
 من امتناع نقل الصلاة عليه لما مر ولهما على الارجح طواف
 الركن بالتييمم لفقد ماء او نجس حرج وان لزم كلا منهما الاعادة
 اى لان كان الغالب بالمثل وجود الماء وكانت الجيرة في اعضاء
 التيمم او نجسه حيث لم يرحا البرؤ والماء قبل رحيله لشدة
 المشقة في بقاءه محرم ما وتجب اعادته اذا عاد مكة لبقائه
 في ذمته وانما يسبغ له محذوا طوف الضرورة اى قال في التحفة
 ولا يلزمه عند فعله محرد ولا عجز فان مات وجب الاجتاج
 عنه بشرطه اى وكذا في الحاشية وقوله ولا غير مثل النية
 وهو الاوجه

وهو الاوجه من احتالين للعلامة بن قاسم ونقله عنه المجال
 الرولى لانه محرم بالنسبة للطواف افاذا ابن المجال ونقل
 ابن المجال عن المجال الرولى انه لا يجب للمجئ فوراً او نحوه في الحاشية
 ثم قال ابن المجال ولعل محله ما لم يخف نحو عصب والاوجب فردا
 واذا اخر مات فينجى عصانه من اخرس في الامكان وان لم
 ارى في ذلك نقلا وخرج بقول التحفة فان مات الخ ما اذا عطف
 وعليه الطواف فيجوز ان يستأبه فيه لعذره مع بقاء اهليته
 وبه فارق الميت لما اتفق به الشهاب الرولى ولو صلى بعد للركن
 بعد هذا الطواف المفعول بالتييمم ثم رجع الى مكة وجب اعادته بعد
 الطواف لانه انها صلا للضرورة تبع الصلوة الطواف للضرورة
 وقال ابن الجواز على الايضاح قضيه ان الكلام في الافاق
 وان المكي يجب عليه المصابفة لاحتمال وجود الماء احتمالا قريبا
 اذا مشقة عليه فيه ونظر فيه تامه هذه عبد الرؤف بان بقاء
 الاحرام مشقة اى مشقة قال ولم لا يجزى التيمم والطواف
 ثم اعادته بعد وجد الماء اى وهو ظاهر مقيس اى ثم قال
 في الفتح ولما حاضه وعليها طواف الركن ولم يملكها التلطف
 له اى لم يجد نفقة او نجس على نفسها كما في التحفة
 وحمل في الحاشية قول الاصحاب ان عدم النفقة لا يجزى التلطف
 من غير شرط على التلطف لوقوع اما يصح فيجوز التلطف
 بسببه وان لم شرطه اى ان ترحل ثم اذا وصلت محلا
 يتفذر عليها الرجوع منه لمكة تحللت كالمحصر بين الطواف
 في ذمته اى قال في التحفة ولا عوط لها ان تقلد من يرى
 براءة ذمته بطواف قبل رحيلها قال في النهاية تقلد
 اى خيضة واجمدا حردا روايتين عنه في انها تنجس